واقع المقاولة النسائية في الجزائر مابين الدعم والتحديات (دراسة تحليلية)

The reality of women's entrepreneurship in Algeria between support and challenges (An analytical study)

مختار سيلم[1*] ، فتحي عليان[2]

[1] جامعة الدكتور يحي فارس المدية (الجزائر)، silem.mokhtar@univ.medea.dz

[2] جامعة الدكتور يحي فارس المدية (الجزائر)، fathi19862020@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/02؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/04/10؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة لتوضيح أهمية المقاولة النسائية، ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني، ولإبراز ذلك اعتمدنا على تشخيص واقع المقاولة عموما، وواقع المقاولة النسائية في الجزائر خصوصا وقمنا بإبراز وتحليل أثره على تطوير الاقتصاد الوطني اعتمادا على بعض الإحصائيات المتوفرة لدينا. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل معطيات تم تحصيلها من الديوان الوطني للإحصاء وزارة الصناعة، وبعض الهيئات الرسمية ذات الاهتمام بالجانب المقاولاتي، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي الإسهام النوعي للمقاولة النسائية في تطوير الاقتصاد الوطني، كما تم التوصل إلى أن مجالات المقاولة النسوية كثيرة ومتعددة تسهم في توفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة وبالتالي امتصاص البطالة، فتشجيع المقاولة النسوية له الأثر البارز في النهوض بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي رغم وجود بعض المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تعتبر تحديات وجب على المرأة الجزائرية تجاوزها.

الكلمات المفتاح : المقاولة النسائية، المقاولة، هيئات الدعم، تطوير الاقتصاد، التحديات.

تصنيف JEL : J89, L29

Abstract: This study aimed to clarify the importance of women's entrepreneurship and its contribution to the development of the national economy; to highlight this, we relied on diagnosing the reality of entrepreneurship in general and the reality of women's entrepreneurship in particular in Algeria, and we highlighted and analyzed its impact on the development of the national economy based on some of the statistics available to us. The analytical descriptive approach was relied on, which relies on the analysis of data collected from the National Bureau of Statistics, the Ministry of Industry, and some official bodies concerned with the entrepreneurial aspect. The most important results reached were the qualitative contribution of women's entrepreneurship to the development of the national economy .It was also concluded that the fields of women's entrepreneurship are many and varied, contributing to the provision of permanent and temporary job positions, and thus absorbing unemployment. Encouraging women's entrepreneurship has a significant impact on the advancement of the economic and social sector, despite some cultural and social obstacles considered challenges that Algerian women must overcome.

Keywords: women's entrepreneurship, Entrepreneurship, support bodies, economic development, challenges

Jel Classification Codes : J89,L29

I- تمهيد :

تسعى كل الدول في العالم للاهتمام بمجال المقاولاتية من أجل تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها، الجزائر وكغيرها من الدول سعت جاهدة من أجل تطوير هذا المجال باستصدار جملة من الإجراءات والقوانين قصد تحسين مناخ الأعمال، ولمواجهة سوق العمل والطلبات المتزايدة الباحثة عن العمل، ولمجابهة الواقع المعيش، وحث الشباب على الولوج لمجال المقاولاتية، وعند ذكر التنمية الاقتصادية المستدامة لابد أن نتكلم عن دور المرأة هنا لأنها تمثل نصف المجتمع، فهي عنصر فعّال في ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المقاولة هي وسيلة لتحقيق الذات، والاستقلال، والنمو، وتطبيق الأفكار الإبداعية والغير عادية من قبل الأفراد.

للمرأة دور مهم للغاية بالمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وتسهم من خلال مشاريعها المقاولاتية في التخفيض من نسب البطالة، فلا يخفى على أحد الدور المهم للمرأة في المجتمع، وبطموحها سعت للترقية والتنمية الشاملة في شتى المجالات، إنّ النّمو الاقتصادي لأيّ بلد مرتبط بالعديد من العوامل بما في ذلك معدل مشاركة النساء في سوق العمل، يعتبر الباحث **Marc Teignier**, (**2014**) أن التفاوت بين الجنسين في مشاركة المرأة في المقاولاتية والعمل يمثل خسارة في الدخل تقدر بنحو 27٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 19٪ في جنوب آسيا، و 14٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 10٪ في أوروبا، إذا تم استبعاد جميع النساء من القوى العاملة، فإن دخل الفرد في العالم سينخفض بنسبة 40٪ تقريبا، هذا ما يؤكد الدور المهم للمرأة في البناء والتنمية.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع والوقوف على النتائج المترتبة عليه نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهمية المقاولة النسائية في تطوير الاقتصاد الوطني الجزائري ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالمقاولة النسائية؟ وما هي دوافع المرأة لتأسيس مثل هذه المقاولاتية؟
- ما هو واقع المقاولة النسائية في الجزائر؟
- ما هو دور المقاولة النسائية في تطوير الاقتصاد الوطني؟

1.I– أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في:

- تسليط الضوء على موضوع مهم في مجال المقاولاتية، وهو موضوع أهمية المقاولة النسائية ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني.
- كما تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الأساسية للمقاولة النسائية .
- إبراز ما قامت به الدولة الجزائرية من جهود في سبيل ترقية وتحفيز إنشاء المقاولات وخصوصا النسائية وتفعيل دورها في تطوير الاقتصاد الوطني.

2.I– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى توضيح الدور الذي تلعبه المقاولة النسائية والتحديات التي تواجهها وكذا استشراف الدور الفعّال لها ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض نسبة البطالة، رفع نسبة النمو للاقتصاد الوطني، والتعريف على واقع المقاولة النسائية في الجزائر وتحدياتها.

I.3– منهج البحث: من أجل معالجة الموضوع بمختلف أبعاده و جوانبه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم أساسا على استعراض الجانب النظري لمختلف المفاهيم المرتبطة بالمقاولة النسائية وتطوير الاقتصاد الوطني، وكذا تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها، بطريقة علمية موضوعية للوصول إلى النتائج المتوقعة للبحث.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

أولا: الإطار النظري للمقاولة النسائية.

ثانيا: جهود الجزائر من أجل ترقية المقاولة النسائية .

ثالثا: واقع المقاولة النسائية في الجزائر.

II – الإطار النظري للمقاولة النسائية :

من نتائج التطورات التي يشهدها العالم الحالي ظهور المقاولة النسائية، حيث نجد أن مختلف دول العالم تشجع دخول المرأة لعالم المقاولاتية، باعتبار أن ذلك يساهم في ترقية اقتصاديات هذه الدول، وعليه سنحاول في هذا المحور تبين مفهوم المقاولة، والمقاولة النسائية.

II .1– مفهوم المقاول والمقاولة: تتعدد وجهات النظر حول مفهوم المقاول و المقاولاتية حيث توجد مقاربات متعددة ترتبط بالمقاول والذي يعد العنصر الأساسي للمقاولة، لذلك فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة مرتبط بتحديد مفهوم المقاول انطلاقا من:

II .1 .1– المقاربة الاقتصادية: بحيث يُعرّف المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يُبرم عقدا مع المؤسسات العمومية أو الخاصة، من أجل إنجاز عمل أو مجموعة أعمال خلال فترة زمنية معينة، وبعد تطور الاقتصاد العالمي وكثرة المخاطر التي أضحت تحيط به، تم إضافة عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول ليصبح هو ذلك الشخص الذي يشتري شيء ما أو يستأجره بسعر معلوم ليبيعه أو ينتجه بسعر غير معلوم، ثم جاءت بعدها دراسات "شومبيتر" Schumpeter" في الموضوع سنة 1935 ليصبح تعريف المقاول بأنه الشخص المبدع الذي يسعى للتغير واستغلال الفرص المتاحة واستخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفه بطريقة مختلفة عن الآخرين فتظهر قدراته على الإبداع والابتكار (**ذباح، 2012، الصفحات 15–17**) .

II .1 .2– المقاربة السلوكية: ركزت هذه المقاربة على الخصائص السلوكية للمقاول وفقا لظروفه الخاصة، وتركز على الخصائص البسيكولوجية للمقاولين مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية لذا نجد عالم الاجتماع "ماكس فيبر" اهتم بنظام القيم ودوره في تشجيع المقاولاتية، كشرط ضروري ولازم للتطور الرأسمالي (**بدراوي، 2015، صفحة 30**).

II .1 .3– المقاربة المرحلية: بحيث أنها تأخذ في الحسبان متغير الزمن في تحليل مختلف العوامل التي تسمح ببروز المقاولة وسير نشاطها، أي أنها تركز على ما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته، ضمن محيط متغير يسعى للتغيير والإبداع باستمرار، بدلا من التركيز على دوافع المقاول لدخول عالم المقاولاتية دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار بداية نشاطه، وبالتالي فهذه المقاربة أفضل من المقاربات السابقة حيث أنها تلّم بجوانب عدّة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدلا من حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول متغير واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية المتغيرات الأخرى (**زيرق و حراث، 2016، صفحة 174**).

إن تعدد المفاهيم المرتبطة بالمقاول أدى إلى وجود عدة تعريفات للمقاولة فنجد منها:

المقاولة هي: عملية خلق وابتكار أشياء جديدة لها قيمة، مع توفير الجهد والوقت والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطر المترتبة عنها، أي هي عملية ديناميكية لتأمين زيادة الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد المخاطرين برؤوس أموالهم، والتزامهم بالإضافة النوعية ذات القيمة إلى بعض المنتجات التي قد تكون جديدة وفريدة من نوعها كما يجب أن يضيف إليها الشخص المقاول قيمة وذلك بتخصيص الموارد الممكنة والكفاءات والمهارات اللازمة (**رمضان، 2022، صفحة 270**).

ويمكن تعريفها كذلك على أنها : القدرة على تنظيم وإدارة مختلف الأعمال، عن طريق خلق شيء جديد ذو قيمة، ومنح الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطرة المدركة وانتظار النتائج المترتبة عن ذلك، بهدف الإسهام في تحقيق التنمية في مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية...) (**نجوية، 2016، صفحة 96**) .

II .2– تعريف المرأة المقاولة: يرى العديد من الباحثين في مجال المقاولاتية أن تعريف المقاولة النسائية لا يختلف عنه تعريف المقاولة عند الرجال ومن أهم التعاريف التي قدمت في هذا المجال نجد:

– المرأة المقاولة: هي تلك المرأة التي تمتلك مميزات وخصائص معلومة تجعلها تتحمل مخاطر القيام بالأعمال لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي لديها روح المبادرة والمخاطرة والغامرة وتتحمل كامل المسؤولية اتجاه مشاريعها، كما أنها تتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة والثقة في قدراتها وإمكانياتها، وهدفها هو التفوق والنجاح فقط (**شلوف، 2009، صفحة 12**)

– كما أنها كلّ امرأة سواء كانت منفردة لوحدها أو برفقة شركاء، أسست مؤسسة أو اشترتها أو تحصلت عليها عن طريق الإرث، فتصبح المسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا، وتساهم في تسييرها بشتى الطرق. كما أنها كل امرأة تتحمل المخاطر المدركة ماليا لإنشاء مؤسسة أو الحصول عليها، وإدارتها بطرق إبداعية إبتكارية من خلال تطوير وإطلاق منتجات جديدة، أو دخول أسواق جديدة لأول مرة (**Dufresne, 2015, p. 09**).

وعليه فالمرأة المقاولة هي كل امرأة لديها تحمل أفكارا إبداعية وترغب في إنشاء مقاولة، وتحاول اقتناص فرص تسويقية، وتريد تحويل أفكارها إلى مشروع حقيقي سواء كان صغيرا أو كبيرا، مع استعدادها لتحمل المخاطر المترتبة عنه، وتساهم بشكل كبير في تسيير هذا المشروع، كما تهدف إلى المشاركة في ترقية الاقتصاد الوطني من خلال مشروعها هذا.

II .3– دوافع المرأة لدخول عالم المقاولة: كان في وقت سابق عالم المقاولاتية حكرا على الرجال فقط، فالمرأة أصبحت تهتم بهذا المجال رغبة منها في المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقلالية، وكذا إبراز قدراتها على اتخاذ القرار، والإبداع والمبادرة ونذكر من بين الدوافع ما يلي: (**عزوز و بن زيدان، 2018، صفحة 12**)

- ❖ رغبة المرأة في الاستقلالية الذاتية بعيدا عن شقيقها الرجل؛
- ❖ حاجة المرأة إلى الاعتراف بمقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يقارب قدرة الرجال على فعل ذلك؛
- ❖ بحثها عن امتلاك القوة والسلطة والنفوذ والقدرة على صنع واتخاذ القرارات؛
- ❖ الإرادة المستمرة على تحقيق التقدم والنجاح وإثبات قدراتها على الإبداع والمبادرة؛
- ❖ حاجتها في إبداء مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين ظروفها، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي بالبيت؛

- ❖ رغبتها في تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة تتوافق مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

وبالرغم من كل التسهيلات الممنوحة والتشجيعات المقدمة للمرأة من أجل دخول عالم المقاولاتية فان هناك صعوبات تواجهها نذكر منها: **(كواش و بن قمجة، 2015، صفحة 33)**

- ❖ انعدام وضعف التكوين والتدريب في مجال المقاولاتية لدى أغلب النساء؛
- ❖ وجود مشاكل مع بعض الزبائن في عمليات دفع المستحقات التي عليهم، وأحيانا أخرى امتناعهم عن الدفع ولا يوجد من يحميها منهم؛
- ❖ مشكل عدم إتقان العمال لمهامهم بسبب قلة التكوين، وتحمل المسؤولية، بالإضافة إلى مشكل انضباطهم وعدم التزامهم بالمواعيد المحددة للدوام؛
- ❖ العراقيل التي تجدها المرأة من خلال التدخلات العشوائية لبعض أفراد عائلتها خاصة الزوج في تسيير المقاولة وفي اتخاذ القرارات المؤثرة أحيانا؛
- ❖ ظروف المرأة الصعبة منها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتمثلة في التنقل لوحدها (خاصة الريفية) لمتابعة مشاريع أخرى أو للمشاركة في الملتقيات والبرامج التكوينية للاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال، لرفض العائلة ذلك مما يقلل من حظوظ نجاحها؛
- ❖ الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى مشكل الأعباء الضريبية والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات.

II .4- خصائص ومميزات المرأة المقاولة: تتميز المرأة المقاولة بعدة خصائص ومميزات تميزها عن النساء نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول (1): خصائص ومميزات المرأة المقاولة

الخصائص الاجتماعية	الخصائص التنظيمية	الخصائص الذهنية
▪ توفير بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛ ▪ القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤولياتها اتجاه المقاولة؛ ▪ المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.	▪ امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته ؛ ▪ المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يحدث بين مهاراتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.	▪ سرعة الفهم والاستيعاب، بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها باعتبارها منبع الأفكار الجديدة، هذا يتطلب منها قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من الأعلى فإذا كان التميز يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة.
الخصائص التعليمية		**الخصائص الشخصية**
▪ مستوى تعليمي مقبول لان الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة للاستغلال.		▪ التحكم الذاتي (الداخلي) أي القدرة على السيطرة وضبط العوامل الخارجية المؤثرة بها. ▪ مستوى مرتفع من الطاقة، الحاجة إلى الإنجاز ، ▪ تحمل الغموض، والوعي بمرور الوقت.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: **(بودالي، 2021، الصفحات 42-43)**

III– جهود الجزائر من أجل ترقية المقاولة النسائية :

عملت الجزائر كل ما في وسعها من أجل ترقية وتطوير العمل المقاولاتي النسوي، وذلك إيمانا منها بالدور الفعال للمرأة الجزائرية ومدى مساهمتها في تطوير النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وكانت هذه الجهود بارزة من خلال اصدرا قوانين واستحداث آليات وهياكل دعم ومرافقة المقاولة النسائية.

III. 1– الإصلاحات التشريعية التي تبنتها الجزائر في مجال المقاولاتية: وذلك من خلال الدستور الذي يعتبر أعلى سلطة تشريعية في الجزائر ، حيث حاولت هذه الأخيرة إرساء مبدأ عدم التمييز والمساواة بين المواطنين والمواطنات في كل الميادين، وذلك بحسب مواد الدستور المعلنة صراحة بضرورة إعطاء المرأة كامل حقوقها وعدم تمييزها عن الرجل وذلك من خلال المواد الآتية (**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020**):

المادة37من الدستور: " كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي".

المادة 61 منه: " حرية التجارة والاستثمار، والمقاولة مضمونة ، وتمارس في إطار القانون " .

المادة 68: " تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات".

وتؤكد هذه المادة صراحة على سعي الدولة الجزائرية بترقية دور المرأة الاقتصادي وإقحامها في مجال التنمية، وأكدت كذلك أن مناصب المسؤولية ليست حكرا على الرجال فقط، بل للمرأة الجديرة حق في تقمص مناصب مسؤولة.

III. 2– آليات وهيئات دعم المقاولاتية النسائية في الجزائر: عملت الجزائر منذ التفتح الاقتصادي على إنشاء هياكل دعم ومرافقة الراغبين في إنشاء مقاولات وذلك قصد التقليل من الصعوبات التي يعاني منها بعض المقاولين وأهم هذه الهيئات نجد:

III. 1.2– الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE): هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، تتكفل بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل، تسعى كذلك لنشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية، بلغ عدد المشاريع الممولة من قبلها إلى غاية 2021/12/31 عدد: 395812 مشروعا، وعدد الوظائف: 944525 وظيفة، أما عدد المقاولات النسوية الممولة بلغ: 42062 مشروعا ممولا (**الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، 2022**) .

III. 2.2– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات(ANDI): تم تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم الرئاسي رقم 01/ 03 المؤرخ بتاريخ: 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمارات ، كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار **APSI** من 1993 إلى غاية 2001 ، من أهم مهامها استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المركزية

والإقليمية، وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات بلغ عدد المشاريع الممولة إلى غاية 2021/12/31 عدد: 1877 مشروعا (**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2022**)،

III. 3.2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ENGEM) : تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ENGEM**) بموجب المرسوم التنفيذي 14/04المؤرخ بتاريخ 2004/01/22، تعمل هذه الوكالة على تقديم سلفيات بنكية صغيرة مضمونة من طرف الدولة بغرض إقامة مشاريع صغيرة، كما تهدف إلى تشجيع العمل الذاتي خاصة لفئة النساء الماكثات في البيوت ولقد بلغ العدد الإجمالي للمقاولين المكونين إلى غاية 30 نوفمبر2022 عدد: 256700 مشروعا، وعدد المناصب المستحدثة: 1412769 منصبا، وعدد القروض الممنوحة: 966234 قرضا (**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022**).

III. 4.2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC): تم تأسيس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/ 188 المؤرخ بتاريخ 1994/07/06، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 01/94 المؤرخ في 11ماي 1994، ومن بين أهم مهامه تمويل المشروعات الصغيرة، مول الصندوق إلى غاية 21ديسمبر 2021 عدد 160162 مشروعا، يحتوي على العديد من الخدمات المباشرة منها جهاز التأمين عن البطالة، وجهاز تشجيع ودعم وترقية الشغل (**الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2022**).

III. 5.2- صندوق ضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02/ 373 المؤرخ بتاريخ: 2002/11/11 وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل والتي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، بلغ عدد المشاريع الممولة من قبله 3568 مشروعا إلى غاية ديسمبر 2022، ومبلغ الضمان أكبر من 127 مليار دينار، أما عدد الوظائف بلغ: 101875 وظيفة (**صندوق ضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة ، 2022**) .

IV- واقع المقاولة النسائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا المقاولاتية وشجعت الشباب على ولوج هذا المجال، ووضعت سياسات لإرساء العديد من الآليات التي تسمح بدمج المرأة الجزائرية في عالم التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه الآليات نجد مختلف هيئات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الهيئات الغير حكومية التي تهدف إلى تشجيع المرأة لولوج الحياة الاقتصادية وترقية نشاطها حتى تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وهذا ما أدى إلى توسيع مجال المؤسسات النسوية ويمكن توضيح واقع المرأة المقاولة في الجزائر من خلال عرض الإحصائيات الآتية:

IV. 1- نسبة المرأة داخل المجتمع الجزائري: يمثل عدد النساء في الجزائر تقريبا نصف المجتمع وهذا ما أدى إلى تزايد الدور المهم لها في بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (2): نسبة المرأة داخل المجتمع الجزائري

تركيبة المجتمع	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الرجال%	%50.95	%50.95	%50.94	%50.954	%50.93	%50.91
النساء%	%49.04	%49.04	%49.05	%49.06	%49.07	%49.08

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (**البنك الدولي، 2022**)

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن تركيبة المجتمع الجزائري تقريبا متساوية مابين الرجال والنساء، وأن نسبة النساء في تصاعد منتظم ومستمر، وهذا ما أدى إلى تفكير المرأة في أن تكون لها نفس التفكير، ونفس المهام، ونفس المساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

IV. 2– نسبة التشغيل في الجزائر حسب الجنس: تمثل نسبة مشاركة المرأة في التشغيل في الجزائر تقريبا ربع القوة العاملة، وهذا ما يؤكد الدور الكبير للمرأة في سوق الشغل الجزائري وتطلع المرأة بصفة عامة إلى ترقية الاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (3): نسبة التشغيل حسب الجنس في الجزائر من إجمالي القوى العاملة

/	2017	2018	2019	2020	2021
النساء%	%25.26	%25.05	%24.87	%24.12	%24.32
الرجال%	%74.74	%74.95	%75.13	%75.88	%75.68

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (**البنك الدولي، 2022**)

يوضح الجدول السابق مدى مساهمة المرأة الجزائرية في ميدان الشغل من إجمالي القوى العاملة حيث تمثل نسبة 24.32% والملاحظ أن هذه النسبة بقيت تقريبا ثابتة خلال الأربع سنوات الأخيرة وتتراوح بين 24.12% إلى 25.26%، وهذا يدل على استقرار وظيفة المرأة الجزائرية وعدم فقدانها لمنصب شغلها، رغم تراجعها الطفيف خلال السنوات الأخيرة.

IV. 3– نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل: تمثل نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل مقارنة بعدد السكان تقريبا الربع كذلك وهي في تطور مستمر وذلك راجع لزيادة وعي المرأة بالدور المنوط بها وضرورة مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني وهذا ما يعبر عنه الجدول الموالي:

الجدول (4): نسبة المشاركة في قوة العمل (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية من 15سنة إلى 64 سنة)

/	2017	2018	2019	2020	2021
النساء%	%19.19	%18.98	%18.70	%24.12	%24.32
الرجال%	%74.74	%74.95	%75.13	%75.88	%75.68

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (**البنك الدولي، 2022**)

يمثل الجدول السابق رقم (4) نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في قوة العمل كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 64سنة، حيث نلاحظ أن نسبة المشاركة في النساء في تطور مستمر من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة 24.32% في سنة 2021، وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2019 التي بلغت 18.70% وهذا يدل على وعي المرأة الجزائرية وإيمانها بضرورة المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية الحياة الاجتماعية.

IV. 4– إحصائيات برامج دعم المقاولاتية في الجزائر:

IV. 4. 1– عدد المؤسسات النسوية المنشاة حسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ENGEM) :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ENGEM**) بموجب المرسوم التنفيذي 14/04المؤرخ بتاريخ 2004/01/22، تعمل هذه الوكالة على تقديم سلفيات بنكية صغيرة مضمونة من طرف الدولة بغرض إقامة مشاريع صغيرة، كما تهدف إلى تشجيع العمل الذاتي خاصة لفئة النساء الماكثات في البيوت والجدول الآتي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 30 نوفمبر2022.

الجدول (5): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 31 مارس 2023

جنس المستفيد	العدد	النسبة
نساء	578711	%63.25
رجال	336340	%36.75
المجموع	915051	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (ENGEM, 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه الوكالة (**ENGEM**) هي الأكثر جذبا للعنصر النسوي، بحيث تبلغ نسبة القروض الممنوحة للنساء 63.25%، مقابل 36.75% للرجال، ويمكن إرجاع ذلك إلى المبلغ المصغر الذي تمنحه هذه الوكالة وهذا ما يجذب النساء للانضمام لها وطلب إعانة مالية، فجل النساء تقمن بإنشاء مؤسسات مصغرة لا تتطلب تمويل كبير ولا تكنولوجيا مقعدة مثل: الحرف التقليدية واليدوية، الخياطة و الألبسة، الصناعات الغذائية، ...

IV. 4. 2- عدد المؤسسات النسوية حسب إحصائيات مركز السجل التجاري (CNRC):

بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين على غاية نهاية سنة 2021 عدد: 1964157 تاجرا، موزعين حسب الجنس 91.92% رجال مقابل 08.08% نساء، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (6): يمثل توزيع التجار (أشخاص طبيعيون) حسب الفئة العمرية إلى غاية نهاية سنة 2021

الفئات العمرية	رجال	نساء	المجموع	النسبة
18-19 سنة	823	46	869	%0.04
20- 28 سنة	117367	6662	124029	%06.31
29- 38 سنة	542762	30288	573050	%29.18
39- 48 سنة	586204	40417	626621	%31.91
49- 58 سنة	348233	39285	387518	%19.73
59- 68 سنة	133919	22417	156336	%07.96
69 سنة فأكثر	769059	19675	95734	%04.87
المجموع	1805367	158790	1964157	%100
النسبة	%91.92	%08.08	%100	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (**المركز الوطني للسجل التجاري، 2022**)

من خلال معطيات الجدول أعلاه رقم(6) نلاحظ أن نسبة النساء المسجلات في السجل التجاري ضعيف مقارنة بنسبة الرجال حيث تمثل نسبة 08.08%، وهي نسبة ضئيلة مقابل نسبة 91.92% من الرجال ويمكن تفسير ذلك بكون النشاط المقاولاتي حديث العهد بالجزائر، وأن فئة النساء تحت 28 سنة المرأة فيها مازال تستكمل دراستها الجامعية، كما يفضلن الوظيفة العمومية على الأعمال الخاصة، والبعض منهن يفضلن الزواج على الولوج لعالم المقاولاتية، ويبلغ أكبر عدد للتاجرات 40417 تاجرة في الفئة العمرية مابين 39 سنة إلى 48 سنة ، تليها الفئة العمرية من 49-58 سنة بعدد 39285 تاجرة، ويمكن تفسير نقص عدد التاجرات مقارنة بعدد التجار الرجال لعدة أسباب وهي عدم ملائمة هذه المهنة مع طبيعة النساء خصوصا فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وصعوبة الحصول على السلع وتسويقها والجهد المبذول للحصول عليها والتي تتلاءم وطبيعة الرجل أحسن من المرأة.

IV. 4. 3- تموقع طبيعة أنشطة سيدات الأعمال: أما فيما يخص ترتيب النساء سيدات الأعمال المسجلات ضمن مركز السجل التجاري فيتوزعن عبر الولايات بنسبة مختلفة وذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (1): توزيع التجار (أشخاص طبيعيون –فئة النساء) المسجلات ضمن مركز السجل التجاري 2021

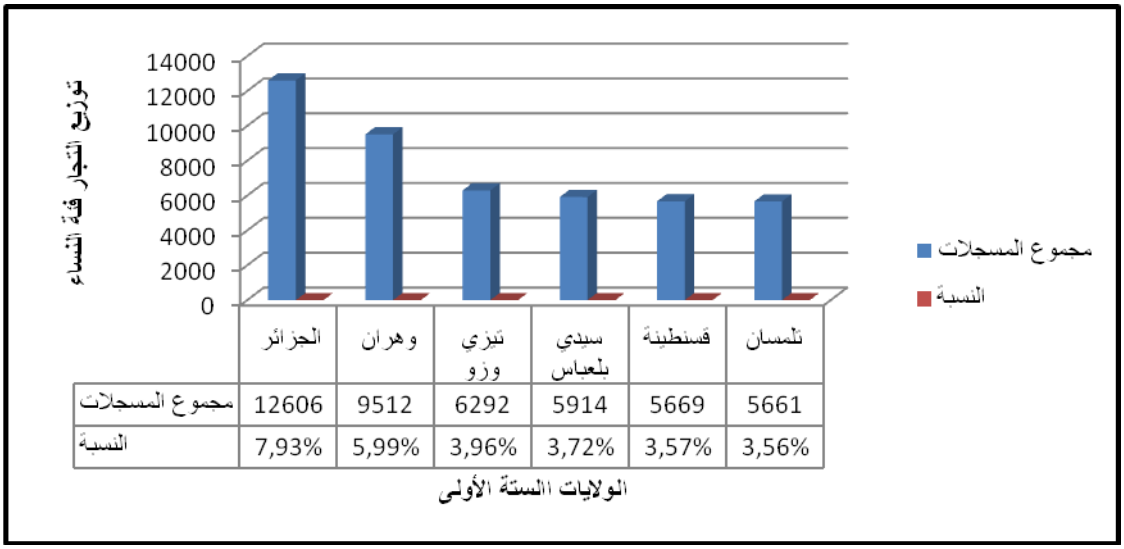

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على : **(المركز الوطني للسجل التجاري، 2022)**

من خلال الشكل أعلاه رقم (1) نلاحظ أن جل المؤسسات النسوية ترتكز في المناطق الشمالية للوطن، حيث نجد الجزائر العاصمة تحتل الصدارة بنسبة07.93%، تليها ولاية وهران بنسبة 05.99% ، ثم ولاية تيزي وزو بنسبة 03.96%، وتقل هذه النسبة في بعض الولايات الجنوبية فمثلا ولاية إليزي توجد بها 293 مسجلة فقط أي بنسبة 0.01%، وتكاد تنعدم في ولاية برج باجي مختار حيث يوجد 102 مسجلة فقط بنسبة تقدر ب0.0006%، فهذه النسبة تتناقص كلما اتجهنا نحو الجنوب وذلك راجع لعدة أسباب منها قلة الكثافة السكانية في ولايات الجنوب، تمركز معظم الأنشطة الاقتصادية والصناعية في الولايات الشمالية التي تتميز بقربها من مناطق التوريد والحصول على المواد الأولية.

IV. 4. 4– عدد المؤسسات النسوية المنشاة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم تأسيس الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94/ 188 المؤرخ بتاريخ 1994/07/06، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 01/94 المؤرخ في 11ماي 1994، ومن بين أهم مهامه تمويل المشروعات الصغيرة، مول الصندوق إلى غاية 21ديسمبر 2021 عدد 160162 مشروعا، وسنتطرق لتوزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس كما يبينه الجدول أدناه:

الجدول (7): يمثل توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس إلى غاية: 2021/12/31

قطاع النشاطات	2021				إلى غاية 2021/12/31			
	عدد المشاريع الممولة	نسبة النساء %	تأثير العمالة	إجمالي التمويل (مليون دينار)	عدد المشاريع الممولة	نسبة النساء %	تأثير العمالة	إجمالي التمويل (مليون دينار)
الزراعة	2015	%10.6	4462	9832.14	26967	%11.0	63813	113700.57
الصناعات التقليدية	1337	%21.4	3245	4819.52	16659	%22.5	43092	55281.22
البناء والأشغال العمومية	299	%4.7	842	1683.11	8946	%2.6	28455	37586.69
الري	14	%21	42	96.41	372	%5.6	1255	2627.35

الصناعة	611	%29.3	1619	3780.081	12943	%22.1	37523	61440.17
الصيانة	76	%03	188	336.43	1026	%2.0	2480	3314.28
الصيد البحري	28	%04	107	186.85	626	%0.5	2231	4211.68
مهن حرة	535	%54.1	759	1724.96	1771	%49.4	3821	7931.51
خدمات	647	%21.6	1578	3623.12	32381	%17.3	68958	118229.02
نقل البضائع	208	%0.5	263	1491.08	46124	%1.5	70053	120632.29
نقل المسافرين	32	%06	46	290.45	12347	%1.2	18712	29611.13
المجموع	5620	%18.4	13151	27864.88	160162	%10.7	340393	554565.91

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (**Ministér de l'industrie**, **2022**)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات النسائية تتوزع على مجمل القطاعات الاقتصادية وذلك بنسب متفاوتة، حيث نجد أكبر نسبة يأخذها قطاع المهن الحرة بنسبة 49.4%، يليه قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 22.5%، ثم قطاع الصناعات بنسبة 22.1%، فقطاع الخدمات بنسبة17.3%، بينما يأتي في المراتب الأخيرة قطاع الصيد البحري بنسبة 0.5 %من إجمالي المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويمكن تفسير ذلك بأن النساء يتجهن نحو قطاع المهن الحرة والصناعات التقليدية والخدمات لأنها غير مكلفة وتتلاءم وطبيعة المرأة وميولها، وكذا تلاؤمها مع مواهبها وإبداعاتها، بالإضافة إلى أنها نشاطات لا تؤثر كثيرا على الحياة الأسرية للمرأة فتستطيع التوفيق ما بينها وبين أسرتها.

IV. 4. 5– عدد المؤسسات النسوية الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط: للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (**ANADE**) بحسب ما يمثله الجدول أدناه:

الجدول (8): المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط (المجموع في 2021/12/31)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	الرجال	النساء	نسبة مشاريع النساء
الزراعة	59894	57113	2781	%5
الصناعات التقليدية	43663	36225	7438	%17
البناء والأشغال العمومية	36162	35296	866	%02
الري	570	543	27	%05
الصناعة	30348	257769	4569	%15
الصيانة	11395	11213	182	%02
الصيد البحري	1136	1119	17	%01
مهن حرة	13055	6958	6097	%47
خدمات	110355	91852	18503	%17
نقل التبريد	13390	13001	389	%03
نقل البضائع	56824	56112	712	%01
نقل المسافرين	19020	18539	481	%03
المجموع	**395812**	**353750**	**42062**	**%11**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:(**Ministér de l'industrie**, **2022**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المشاريع التي تمتلكها النساء بلغت 11% من إجمالي المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية للتنمية الصناعية (ANADE)، وأن النساء ينافسن الرجال في قطاع المهن الحرة بنسبة 47%، أما بالنسبة لقطاع الخدمات والصناعة التقليدية يحتل المرتبة الثانية من نسبة المشاريع الممتلكة لدى النساء بنسبة 17%، وهذا راجع لنوعية النشاطات الممارسة والتي تتناسب مع طبيعة عمل المرأة ومجالات إبداعاتها وابتكارها في هذه المجالات، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة 15%، أما باقي القطاعات فهي تتراوح بين 01% إلى 05% وذلك راجع لصعوبتها وقلة خبرة المرأة فيها مقارنة بشقيقها الرجل.

IV. 5- التحديات التي تواجه المقاولة النسائية في الجزائر: بالرغم من كل التحفيزات والتشجيعات، والتشريعات القانونية، والإعفاءات الضريبية، إلا أن هناك تحديات وصعوبات تواجه المرأة المقاولة ونذكر منها (**سلامي، 2021**):

- ❖ **تحديات متعلقة بالجانب العلائقي أو الفردي:** وتتمثل في نقص هيئات الدعم، ونوادي الأعمال، الخوف من المخاطرة، ونقص الكفاءات، العمل مع الزبائن، ونقص دعم المحيط العائلي.
- ❖ **تحديات متعلقة بالوصول إلى الأسواق والمعلومات:** وذلك راجع لنقص الخبرة والتجربة من جهة، والبيروقراطية الممارسة من قبل بعض الإدارات من جهة أخرى.
- ❖ **تحديات تختص بالتمويل:** لقد ثبت من خلال العديد من الدراسات أن صعوبة الحصول على التمويل يشكل عائقا أمام ولوج النساء لعالم المقاولاتية، وأنّ العديد ممن دخلوا هذا المجال من الاستثمار كان من خلال مدخرات شخصية ولكنها كانت غير كافية، بالإضافة إلى المماطلة في دراسة ملفات منح القروض.
- ❖ **تحديات متعلقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري:** فبعض القيود الاجتماعية والثقافية التي يفرضها المجتمع على المرأة تؤدي لعرقلة العمل المقاولاتي، منها الأعباء الكثيرة والمتعددة للمرأة في عائلتها، بالإضافة إلى مشكلة نقص الوقت التي تشكل عائقا كبيرا أمام غالبية النساء في الولوج لعالم المقاولاتية، وكذا صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة العملية وكثرة الأعباء الإدارية.

V- الخلاصة:

لقد بذلت الجزائر جهود معتبرة من أجل تطوير مجال المقاولاتية عموما، و المقاولاتية النسائية على وجه الخصوص، حيث سعت لإنشاء العديد من الآليات لدعم ومرافقة منشئ المقاولات، وكذا سن قوانين وتشريعات تشجع على الاستثمار في هذا الجانب، إن إنشاء المقاولات النسائية في الجزائر يعتبر قطبا هاما في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث يساهم في دفع عجلة التنمية قدما للأمام فيكفي وجود نية صادقة للمرأة المستثمرة، ووجود تشجيع وموافقة ومتابعة من قبل الدولة فقط، رغم كل الجهود المبذولة إلا أنه يجب على المرأة الجزائرية التخلص من الصعوبات التي تواجهها وخصوصا التي تقدر عليها، والاستعداد الجيد والمخاطرة من أجل تجسيد أفكارها الإبداعية على أرض الواقع.

VI- التوصيات:

خلصت دراستنا لمجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ❖ إطلاق حملات وطنية ومحلية لتحسيس المرأة بأهمية العمل المقاولاتي ودوره في ترقية الاقتصاد الوطني. خصوصا المرأة الريفية منها.
- ❖ العمل على وضع برنامج تكوين (نظري وتطبيقي) لفائدة النساء الراغبات في إنشاء مقاولات.
- ❖ الاهتمام أكثر بالجانب التمويلي للمشاريع النسوية من خلال تطوير آليات الدعم وأجهزتها.
- ❖ تنظيم معارض وصالونات محلية ووطنية ودولية للتعريف بالمقاولات النسائية وكيفية إنشاء مقاولة.
- ❖ تشجيع الشراكة مابين الجامعة ومراكز التكوين المهني والتمهين وهيئات الدعم والمرافقة.
- ❖ تكثيف الحملات الترويجية في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي للتأكيد على أهمية العمل المقاولاتي، وإنارة الطريق أمام الخائفات منهنّ، مع الترويج لنماذج مقاولات ناجحة وطنية وعالمية.
- ❖ استغلال الرقمنة في كل المعاملات التي تتم سواء مع البنوك أو هيئات الدعم أو مختلف الإدارات .

– الإحالات والمراجع :

1. الحدي نجوية. (2016). **المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة**. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 2* (2)، 93-107.
2. بلقاسم بودالي. (2021). **المقاولاتية كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء مؤسسات صغيرة**. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 05* (01)، 40-50.
3. خالد كواش، و زهرة بن قمجة. (2015). **المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية، الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)**. *مجلة المناجير* (02)، 27-47.
4. رضوان آيت قاسي عزوز، و حاج بن زيدان. (2018). **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تدعيم المرأة المقاول**. *مجلة اقتصاد المال والأعمال* (01).
5. ريم رمضان. (2022). **عناصر البيئة الخارجية وعلاقتها بالبيئة الريادية لطلاب الجامعات باستخدام المرصد العالمي لريادة الأعمال**. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* (11).
6. سوسن زيرق، و حياة بن حراث. (2016). **المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية عرض التجربة المغربية**. *مجلة المالية و الأسواق ، 03* (05)، 170-190.
7. منيرة سلامي. (2021). **عوائق وتحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي** . *مجلة مجاميع المعرفة ، 07* (01).
8. فريدة شلوف. (2009). **المرأة المقاولة في الجزائر (دراسة سوسيولوجية)**. *دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية* . قسنطينة، الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية.
9. نادية ذباح. (2012). **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)**. *مذكرة ماجيستير* . جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
10. سفيان بدراوي. (2015). **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)** . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع التنمية* . جامعة تلمسان، الجزائر، العلوم الانسانية والاجتماعية .
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (30 سبتمبر, 2020). **دستور الجمهورية**. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (82)* .
12. ENGEM. (ديسمبر, 2022). *الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*. تاريخ الاسترداد 24 ديسمبر, 2022، من https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/
13. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (2022). *CNAC*. تاريخ الاسترداد 27 ديسمبر, 2022، من https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Accueil.aspx
14. المركز الوطني للسجل التجاري. (2022). *السجل التجاري مؤشرات واحصائيات*. وزارة التجارة وترقية الصادرات، الجزائر، متاح على الموقع: https://www.commerce.gov.dz/statistiques/le-bilan-du-controle-17
15. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2022). *ENGEM*. تاريخ الاسترداد 27 ديسمبر, 2022، من https://www.angem.dz/ar/home.php
16. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2022). *ANDI*. تاريخ الاسترداد 26 ديسمبر, 2022، من https://www.industrie.gov.dz/andi/
17. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية . (2022). *ANADE*. تاريخ الاسترداد 27 ديسمبر, 2022، من https://promoteur.anade.dz/
18. بيانات البنك الدولي. (2022). *البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 24 ديسمبر, 2022، من بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.IN?locations=DZ
19. صندوق ضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة . (2022). *FGAR*. تاريخ الاسترداد 27 ديسمبر, 2022، من https://www.fgar.dz/portal/ar
20. David Cuberes Marc Teignier .(2014) .Aggregate Costs of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate . *UB Economics Working Papers*.29-1 ،*14* ،
21. Dufresne, C. (2015, novembre 30). Portrait de l'entrepreneuriat féminin en économie sociale au Québec. *Réalisé dans le cadre du projet « Promouvoir et renforcer l'entrepreneuriat féminin en économie sociale au Québec* – . Québec , canada.
22. Ministér de l'industrie, M. d. (2022, mars). Bulletion d'information statistique de la PME. *STATISTIQUE* (40).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مختار سيلم، فتحي عليان (2024)، **واقع المقاولة النسائية في الجزائر مابين الدعم والتحديات (دراسة تحليلية)** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 17-29.

SCAN ME